King Saud University
College of Arts
Journal of Arts
ISSN (Paper):1018-3620
ISSN (Electronic):1658-8339

جامعه الملك سعود
كلية الآداب
مجلة الآداب
ردمد (ورقي):3620 – 1018
ردمد (النشر الإلكتروني): 8339-1658

مجلة *الآداب*، مج (32)، ع (1)، ص ص 109-118، جامعة الملك سعود، الرياض (2020م/1441هـ)
Journal of Arts, Vol. 32 (1), pp 109-118, © King Saud University, Riyadh (2020 /1441H.)

صيغة التعجب (ما أَفْعَلَ!)

محمد بن إبراهيم الثاقب

أستاذ النحو واللغة المساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في 1441/5/6هـ، وقبل للنشر في 1441/10/19هـ)

ملخص البحث: إن صيغة (ما أفعلَ) إحدى الصيغ القياسية للتعجب في اللغة العربية، غير أن تناول النحاة لهذه الصيغة من الناحية الإعرابية أثار إشكالات متعددة لدى الدارسين للنحو العربي.
وانطلاقاً من هذه المعالجة من علماء النحو، فإن هذا البحث سيقوم بتتبع ما ذكره النحاة عن هذه الصيغة، وتحليل ما ذكروه، ومناقشة آرائهم في هذا الأمر بدءاً بـ (ما) وماهيتها، ومروراً بأصل صيغة (أَفْعَلَ) وهل هي اسم أم فعل؟ وانتهاءً بالمتعجب منه، وعلة نصبه.
والغرض من هذا التتبع هو الوصول إلى رأي معين في إعراب هذه الصيغة؛ كي يسهل على الدراسين فهم إعرابها واستيعابه؛ هذا الفهم الذي يجب أن يكون متطابقاً مع قوانين اللغة العربية وأنظمتها.
الكلمات المفتاحية: (ما) التعجبية، (أفعلَ) التعجب، المتعجب منه.

The Arabic Exclamation Form (Maa ʔafaʕala!)

Mohamed al-Thaqib

Assistant Professor of Grammar and Language, Department of Arabic Language, College of Arts, King Saud University, Saudi Arabia

(Received:6/5/1441H , Accepted for publication 19/10/1441H)

Abstract: Maa ʔafaʕala! “What a…!” is one of the standard exclamation forms in Standard Arabic. In analyzing this form, however, the Arab grammarians mainly focused on the syntactic cases it receives, which has raised a number of difficulties for researchers in Arabic grammar. This paper will therefore survey and analyze such views on this specific form, including how they regarded Maa, the formation of ʔafaʕala, and whether it is a noun or a verb, as well as the exclamation argument and why it receives an accusative case. This is an attempt to reach a deeper understanding on and a better view of this form, in order to make it easy for researchers to recognize its properties in a way that is consistent with the Arabic grammatical rules.

Keywords: the exclamative particle “maa”; the exclamative “ʔafaʕala”; the exclamation argument; Ibn al-Sarra:j.

مقدمة البحث

إن أسلوب التعجب يُعدّ من الأساليب العربية الأصيلة للتعبير عن الدهشة والاستغراب، وله في اللغة طريقتان: الأولى سماعية ولم يبوّب لها النحويون أبواباً خاصة لأنها لا تدل على التعجب من خلال التركيب بل القرينة (الأزهري، د.ت، 2: 57). وقد يتوصل إلى ذلك بواسطة أساليب أخرى كالنداء والاستفهام والاستغاثة وغير ذلك من الأساليب مثل قوله تعالى: {كيف تكفرون بالله} (البقرة: 28)، وقوله: {عمّ يتساءلون} (النبأ: 1)، وقول العرب: "لله دره" و"حسبك بزيد فارساً" و"كفاك بزيد رجلاً". (الرضي، 1993، 4: 2086- 2087)، والأخرى قياسية والمشهور فيها صيغتان: (ما أفعله) و(أفعل به).

وعلى الرغم من أن هذا الموضوع سبق أن تطرق إليه بعض الباحثين من أمثال الأستاذ الدكتور أحمد محمد عبد الدايم الذي كتب بحثاً حول صيغتي التعجب، كما أن هناك رسالة علمية بعنوان "أسلوب التعجب بين النظرية والتطبيق" للباحث أحمد محمد طه (رسالة ماجستير)، وهذان البحثان موجودان على الشبكة العنكبوتية.

لكن هاتين الدراستين لم تجيبا على الأسئلة الكثيرة الملحة التي تجول في خاطري؛ لذا ارتأيت أن أكتب هذا البحث راجياً من الله التوفيق والسداد.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي المرتكز على المقارنة بين بعض أساليب اللغة العربية. غير أن أبرز الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث هو محاولة إيجاد إجابات منطقية أو تعليلات مناسبة منسجمة مع ما سأعرضه من أراء في الصفحات التالية.

وبناء (أفعل) في اللغة العربية يأتي على أربعة أضرب، الأول: فعل من الأفعال المزيدة بحرف وله دلالات من أهمها التعدية عندما يكون الفعل لازماً نحو: "أكرم محمدُ زيداً"، والدخول في الزمان نحو: "أصبح وأمسى"، أو الدخول في المكان مثل: "أنجد المسافر" إذا دخل أرض نجد، وكذلك الصيرورة كقولهم: "أحصد الزرع" أي استحق الحصاد.

الثاني: صفة مشبهة وهي التي تكون دالة على الألوان والعيوب والحلية، ويكون المؤنث منه على وزن (فعلاء) مثل: "أحمر" و"حمراء" و"أعرج" و"عرجاء" و"أدعج" و"دعجاء".

الثالث: اسم التفضيل ويكون المؤنث منه على وزن (فعلى) مثل: "أصغر" و"صغرى" و"أكبر" و"كبرى".

الرابع: التعجبية التي تكون مسبوقة بـــ "ما" التي هي مدار حديثنا في هذا البحث.

صيغة التعجب (ما أفعلَ)

إن معالجة النحاة وتناولهم لصيغتي التعجب القياسية: (ما أفعله) و(أفعل به) أثار كثيراً من الحيرة لدى دارسي النحو قديماً وحديثاً، ومرد ذلك إلى غرابة إعرابهما، وهذا ما يجعل فهم ذلك أمراً فيه الكثير من الصعوبة، لأنه يُخالف ما ألفه دارسو النحو لما فيه من تكلف، الأمر الذي قد يؤدي بهم إلى التشتت والاضطراب في فهم ذلك واستيعابه؛ لأن الإعراب السائد الذي استقر عليه أغلب النحاة في صيغة (ما أفعلَ) (المبرد، د.ت، 4: 178، وأبو حيان، 1984، 3: 33) أن "ما" تعجبية مبهمة بمعنى (شيء) (المبرد، د.ت، 4: 173- 175، وانظر: ابن الناظم، د.ت، 177) في محل رفع مبتدأ. و"أفعلَ" فعل ماض جامد مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر يعود على "ما"، والمتعجب منه في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر.

لكن المشكلة هنا أن الفاعل والمفعول به شيء واحد، وهذا أمر عسير الفهم والتفسير؛ ذلك لأن الفاعل الخاص ب (أفعَل) ضمير مستتر يعود إلى "ما" التعجبية التي هي بمعنى "شيء"، وهذا الشيء ما هو إلا المتعجب منه نفسه وهذا هو ما ذهب إليه ابن السراج؛ حيث يقول في هذا: "ألا ترى أنك تقول: حسن زيدٌ، فإذا أخبرت أن فاعلاً فعل ذلك به قلت: حسن زيداً، فصار الفاعل مفعولاً... وإذا قلت ما أحسن زيداً كان الأصل حسن زيد" (ابن السراج، 1996م، 1:99).

وهو محق -في رأيي- في هذا الأمر. ويؤيد ذلك أيضاً أن المتعجب منه في الصيغة القياسية الأخرى (أفعل به) يعرب فاعلاً حسب رأي جمهور البصريين. ومن الطريف هنا لابد من الإشارة إلى أن أقدم من ذهب إلى صيغة التعجب (أفعل به)، فعل أمر شكلاً ماضٍ في المعنى، هو ابن السراج نفسه (1996، 1: 101)، وأن من نشر ذلك وتبنّاه تلميذه أبو علي الفارسي (1983، 165- 166)، ولمكانة أبي علي الفارسي النحوية شاع هذا الرأي عند النحاة الذين جاؤوا من بعده.

ثم إن هذا الإعراب لا يستقيم من ناحية المعنى حال قولنا: "ما أعظم الخالق" لأن الله تعالى ليس بحاجة إلى شيء يجعله عظيماً لأنه عظيم في ذاته.

واللافت في الأمر أن ما سار عليه أغلب النحاة من عدّ "ما" تعجبية مبهمة بمعنى "شيء"، منسوب إلى الخليل بن أحمد عندما سأله سيبويه عن قولك "ما أحسن عبد الله زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبدالله ودخله معنى التعجب". (سيبويه، 2010، 1: 73)، وهذا الأمر يدعونا إلى التحقق من ماهية "ما" هذه فالجمهور يسيرون على رأي الخليل في عد "ما" نكرة تامة بمعنى "شيء" في محل رفع مبتدأ، وساغ الابتداء بها لأنها مبهمة (المبرد، د.ت، 4: 173). ويعلل ابن مالك هذا بقوله: "ذلك أن المقصد من التعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزيّة إدراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر عنها بالتعجب أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام وتلو بإفهام" (ابن مالك، 1990، 3: 32).

وهناك قسم آخر من النحاة يرى أن "ما" استفهامية من أمثال الفرّاء وابن درستويه، وقد دخلها معنى التعجب والجملة التي بعدها خبر عنها (أبو حيان، 1989، 3: 33، والأزهري، د.ت، 2: 87، والأشموني، 1998م، 2: 263). وقد أنكر ابن مالك كونها استفهامية لأن الاستفهام بمعنى التعجب لا يليه غالباً إلا الأسماء (ابن مالك، 1990، 3: 32، وانظر: الأزهري، د.ت، 2: 87). كما في قوله تعالى: "فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة" (سورة الواقعة: 8)، وقوله تعالى: {وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين} (الواقعة: 27)، و{أصحاب الشمال ما أصحاب الشمال} (الواقعة: 41)، وقوله تعالى: {الحاقة ما الحاقة} (الحاقة: 1)، و{القارعة ما القارعة} (القارعة: 1).

ويرى الرضي أن قول الفراء وابن درستويه في استفهامية "ما" من حيث المعنى قوي؛ لأنه كأنه جهل السبب فاستفهم عنه، فقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب (الرضي، 1996، 2: 1096)، نحو قوله تعالى: "وما أدراك ما يوم الدين" (الانفطار: 11).

ويذهب بعض اللغويين المعاصرين إلى الميل إلى هذا الرأي؛ حيث رجح الأستاذ عبد السلام هارون رأي الفراء وابن درستويه لأمرين: الأول معنوي لأنه يرى أن أبلغ أساليب التعجب ما كان منقولاً عن الاستفهام كما في قولك: "ما هذا الجمال؟!، و"ما ذاك الحسن؟!".

ففي هذا الأسلوب يسأل المتعجب عن سبب الحسن إشارة إلى أن للحسن أسباباً كثيرة تستدعي السؤال، وصناعي لأنها وهي بمعنى الاستفهام لا تحتاج إلى تقدير محذوف (هارون، 2001، 96).

كما يرى الدكتور مهدي المخزومي أن "ما" في صيغة (ما أفعله) هي التي يكنى بها عن غير العاقل المستعملة في الاستفهام، ثم ضاع الاستفهام منا باستعمالها مع أفعل ومتلازمين في التعجب (المخزومي، 1996م، 215).

وهناك فريق ثالث يرى أن "ما" موصولة بمعنى "الذي" (معرفة ناقصة) والجملة التي بعدها صلتها لا محل لها من الإعراب، والخبر محذوف وجوباً والتقدير في قولنا: ما أحسن زيداً"، "الذي أحسن زيداً عظيم"، وهذا رأي الأخفش وطائفة من الكوفيين. (ابن مالك، 1990، 3: 31، وابن مالك، 2000، 2: 1095، وابن هشام، د.ت، 2: 251).

وقد ضعّف ابن مالك هذا الرأي لأنه لا يوجد مسوغ منطقي لحذف الخبر؛ لأن الخبر لو كان معلوماً فإنه يبطل الإبهام في "ما"، وإن كان الخبر مجهولاً فلا يجوز حذفه لأن من شروط حذف الخبر أن يكون معلوماً. (ابن مالك، 1990، 3: 31- 32؛ ابن عصفور، د.ت،1: 582).

كما يرى ابن عصفور أن هذا الرأي فاسد؛ لأنه إذا جعلها موصولة كانت معرفة، وهذا يناقض معنى التعجب وهو الإبهام. (أبو حيان، 1989، 3: 33، وابن هشام، د.ت، 2: 251، والأزهري، د.ت، 2: 78؛ والأشموني، 1998، 2: 87).

هذه هي أبرز الآراء النحوية التي قيلت في "ما" التعجبية، وإن كان هناك رأي آخر ينسب إلى الأخفش بأن "ما" نكرة موصوفة (نكرة ناقصة)، والجملة التي بعدها صفة لها، والخبر محذوف، ففي قولنا: "ما أحسن زيداً" يكون التقدير: شيء أحسن زيداً عظيم" (أبو حيان، 1989، 4: 2065، والأزهري، د.ت، 2: 590)، وهذا يعني أن النحاة نقلوا رأيين للأخفش في "ما" الأول: أنها موصولة، والثاني: أنها موصوفة.

الواقع إن القطع بأن "ما" التعجبية كانت في الأصل استفهامية ثم بعد ذلك استعملت للتعجب أو نقلت إليه رأي وجيه؛ إذ إن هناك أوجه شبه كبيرة بين الاستفهام والتعجب، لكن القطع بهذا الرأي يحتاج إلى دليل حقيقي مبني ومستند على نقوش قديمة للغة العربية، رصدت هذا التطور في الاستعمال مرتكزاً على المقارنة بين العربية وشقيقاتها من اللغات السامية الأخرى، وهذا أمر لم يتحقق حتى الآن، ومردّ ذلك إلى ندرة النصوص القديمة للغة العربية الشمالية. كما أن تماثل الرسم الإملائي للاستفهام والتعجب في "ما" لا يمكن عدّه دليلاً حاسماً في هذا؛ لأنه يوجد في اللغة العربية أدوات متماثلة من ناحية الشكل لكن معناها مختلف حسب الاستعمال كـ "الواو" و "أو" و "من" و"لا" وغيرها. لذا الأجدر هنا أن يُقال أن "ما" استفهامية مبهمة تعرب مبتدأ كما ذهب جمهور النحاة.

أما (أفعل) التعجب فلم تسلم أيضاً من الخلاف بين النحاة حول طبيعتها؛ فذهب الكوفيون عدا الكسائي إلى أنها اسم بينما يرى البصريون أنها فعل.

وقد استدلّ الكوفيون ما عدا الكسائي على اسمية (أفعل) التعجب بثلاثة أدلة:

الدليل الأول: أن بناء (أفعل) جامد لا يتصرف، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف؛ ذلك أن التصرف من خصائص الأفعال. فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء (أبو حيان، 1989، 3: 134، والأنباري، د.ت، 1: 126، 138، وابن عصفور، د.ت، 1: 583)، وهم يرون أنه اسم مبني (أبو حيان، 1989، 3: 134، وابن عصفور، د.ت، 1: 583).

غير أن البصريين ردوا على هذا بقولهم أن جمود (أفعل) ليس دليلاً على اسميته، بل هو فعل سلب منه التصرف (جامد) لأمرين، أحدهما: أن واضعي اللغة لـمّا لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدل عليه، جعلوا له صيغة لا تختلف؛ ليكون ذلك أمارة للمعنى الذي حاولوه، فيدل لفظه بلزومه وجهاً واحداً أنه تضمن معنى ليس له في أصله. فلما دخل معنى التعجب على لفظ، متى زال عن هيئته زال المعنى المراد به، وجب ألا يعدلوا إلى لفظ آخر. والآخر: أنه لم يُصرف؛ لأن المضارع يحتمل زمانين الحاضر والمستقبل. وإنما يُتعجب في الأغلب مما هو موجود ومشاهد، وقد يتعجب مما مضى، ولا يكون التعجب مما لم يقع، فكرهوا استعمال لفظ يحتمل في الدلالة على الاستقبال؛ لئلا يصير اليقين شكاً. ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاسم الفاعل أكره؛ لأنه يخص زماناً. فلذلك لم يقولوا: ما يحسن زيداً، ولا ما محسن زيداً، واستعملوا لفظ الماضي والمعنى معنى الحال؛ لأن التعجب معنى حادث عند رؤية شيء متعجب منه، أو سماعه (ابن الشجري، 1992، 2: 382).

الدليل الثاني: أن بناء (أفعل) يصغّر، والتصغير من خصائص الأسماء، مستدلين بقول الشاعر (ابن يعيش، د.ت، 5: 135):

ياما أُمَيلِحُ غِزلاناً شَدَنّ لنا مِن هؤلَيَّاتِكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ

حيث صُغّر لفظ "أملح" (الأنباري، د.ت، 1: 127، وابن الناظم، د.ت، 177؛ وأبو حيان، 1989، 3: 35، والأزهري، د.ت، 2: 88، وابن عصفور، د.ت، 1: 583، وابن يعيش، د.ت، 7: 143).

وقد ردّ البصريون ذلك بقول سيبويه: "هذا باب ما يحقر لدنوه من الشيء. سألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأن الفعل لا يحقّر، وإنما يحقّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالملح. كأنك قلت: ملح، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر" (سيبويه، 2010، 3: 477).

فالخليل يرى أن "أميلح" في قول الشاعر ما هو إلا صفة من الفعل "مَلُحَ" ولدنوه منه حُقّر.

أما ابن السراج فكان له تعليل آخر مفاده: "أن هذه الأفعال لما لزمت موضعاً واحداً ولم تتصرف، ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى يفعل، وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر، ونظير ذلك: دخول ألفات الوصل في الأسماء نحو (ابن، واسم، وامرئ) لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال (يقصد الحذف)، والأفعال مخصوصة به، قد دخلت عليها ألفات الوصل" (ابن السراج، 1996، 1: 100).

أما صاحب الإنصاف فقد علل جواز تصغير فعل التعجب –حسب رأيه- بثلاثة وجوه: الوجه الأول: مشابهة (أفعل) التعجب لـ(أفعل) التفضيل التي هي اسم، فكما جاز لك أن تقول: غُلمانك أحسن الغلمان، وغزلانك أميلح الغزلان جاز لك: ما أحيسن زيداً، وما أميلح غزلاناً (الأنباري، د.ت، 1: 139).

والوجه الثاني: أن التصغير في (أفعل) التعجب ليس مثل تصغير الأسماء؛ لأن من أغراض التصغير،

التحقير، والتقليل، والتقريب، إلا أنه هنا تصغير للفظ دون المعنى لأنه موجه إلى المصدر، وإنما رفضوا ذكر المصدر هنا لأن الفعل إذا كان جامداً لا يؤكد بذكر المصدر؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغروا الفعل لفظاً ووجهوا التصغير إلى المصدر، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله (الأنباري، د.ت، 1: 141).

والوجه الثالث: أن جمود (أفعل) هنا قد شابه الأسماء فدخله بعض أحكامها، لكن ذلك غير كاف لأن يخرجه من أصله كاسم الفاعل الذي، وإن عمل عمل الفعل، فإن ذلك لا يخرجه من أصله بل يبقى على اسميته، وكذلك تصغير فعل التعجب تشبيهاً للاسم فإنه يخرجه عن كونه فعلاً (الأنباري، د.ت، 1: 142).

الدليل الثالث: تصحيح عين (أفعل) نحو: "ما أقوله" و"ما أبيعه" كما تصحح العين في الاسم نحو: "هذا أقوم منك وأبيع"، ولو أنه فعل لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفاً، كما قلبت من الفعل نحو "قام وباع وأقام وأباع" (الأنباري، د.ت، 1: 128، وأبو حيان، 1989، 3: 33، وابن يعيش، د.ت، 7:143).

وقد ردّ البصريون ذلك معللين تصحيح عين الفعل إنما جاء لأنه حُمل على "أفعل" التفضيل. كما منعت الأسماء الممنوعة من الصرف من الجر والتنوين لشبهها بالفعل، ومع ذلك لم تخرج من الاسمية إلى الفعلية. بالإضافة إلى ذلك هناك أفعال متصرفة مصححة العين كقولهم: "أغيمت السماء"، و"أغيلت المرأة" و"استنوق الجمل" و"استتيست الشاة" و"استحوذ يستحوذ"، وقوله تعالى: "استحوذ عليهم الشيطان" (سورة المجادلة: 19)، حيث جاءت مصححة العين (الأنباري، د.ت، 1: 144).

وقد أيّد الدكتور تمّام حسّان ما ذهب إليه الكوفيون؛ حيث يرى أن (أفعل) التعجب ليس لها دليل على فعليتها، بل إن هناك ما يدعو إلى أن (أفعل) التعجب ليست إلا (أفعل) تفضيل، تُنوسي فيها هذا المعنى وأدخلت في تركيب جديد لإفادة معنى جديد يمتّ إلى المعنى الأول بصلة، والمنصوب بعده ليس إلا المفضل بعد صيغة التفضيل، ولكنه في تركيب جديد وبمعنى جديد (حسّان، 2010، 114).

هذه أبرز الأدلة التي ساقها الكوفيون عدا الكسائي على أسمية (أفعل) التعجبية وهي-بلا شك- أدلة وجيهة على اسميتها التي تصدى لها البصريون بالرد عليها، ومحاولة تفنيدها لأنهم يرون أن (أفعل) التعجبية ما هي إلا فعل جامد، والمتعجب منه مفعول به منصوب بها في صيغة (ما أفعله)، والهمزة في (أفعل) همزة تعدية.

وقد ذكر البصريون مجموعة من الأدلة ترجّح -من وجهة نظرهم- ما ذهبوا إليه، وهذه الأدلة هي:

الدليل الأول: دخول نون الوقاية على (أفعل) التعجبية عند اتصالها بياء الضمير، كقولهم: "ما أفرحني" و"ما أتعبني"، وهذه النون لا تصحب ياء المتكلم إلا إذا اتصلت بالفعل، نحو: "أكرمني ويكرمني"، أو بما يشابه الفعل من الحروف كـ"ليتني" و"كأنني" ولم يُقال في الاسم: "غلامني" ولا في الصفة "مكرمني" (الأنباري، د.ت، 1: 129، وابن مالك، 2000، 1: 482، وابن هشام، د.ت، 2: 252، وابن الناظم، د.ت، 177، وأبو حيان، 1989، 3: 33). غير أن الكوفيين ردّوا ذلك بأن أثبتوا دخول هذه النون على بعض الأسماء كقولهم: "قدني" و"قطني" أي (حسبي) (الأنباري، د.ت، 1: 129، وابن الشجري، 1992، 2: 293)، ولهذا يجوز أن تحمل (أفعل) التعجبية عليه. ومنه قول الراجز (الأنباري، د.ت، 1: 130):

امتلأ الحوض وقال قطني مهلاً رويدا قد ملأت بطني

(الأنباري، د.ت، 1: 130؛ وابن الشجري، 1992، 2: 298)

وذكر البصريون أن دخول نون الوقاية في "قدني" و"قطني" من الشاذ الذي لا يُقاس عليه ولا يركن إليه، ومع ذلك فقد ورد عن العرب قولهم "قدي" و"قطي" من غير هذه النون (الأنباري، د.ت، 1: 131).

الدليل الثاني: أن (أفعل) التعجبية تنصب المعارف والنكرات، أمّا (أفعل) التفضيل فلا تنصب إلا النكرات نحو: "زيد أكثر منك علماً وأنجب غلاماً" على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به، ولو كانت (أفعل) التعجبية اسماً لم تنصب فلا يجوز أن نقول: "زيد أكثر منك العلمَ" ولا: "زيد أعقل منك الغلامَ"، كما يجوز أن نقول: "ما أكثر العلمَ فيهم" و"ما أنجب الغلامَ منهم" (الأنباري، د.ت، 1: 132؛ ابن الشجري، 1992، 2: 397-298).

الدليل الثالث: بناؤه على الفتحة التي على آخر (أفعلَ) دليل على فعلية (أفعلَ)، وأنه لو كانت (أفعل) اسماً لوجب رفعها لوقوعها خبراً. وهذا يعني أن فتح آخر (أفعل) دليل على أنها فعل ماض مبني على الفتح وهو ضميره المستتر في كل رفع خبر للمبتدأ (ابن الشجري، 1992، 2: 398؛ ابن عصفور، د.ت، 1: 584).

وقد علل الكوفيون وجود هذه الفتحة من أجل التفريق بين التعجب والاستفهام؛ لأنهم يرون أن التعجب أصله الاستفهام. فعلى رأي الفراء قولنا: "ما أحسنَ عبدَالله"، أصله "ما أحسنُ عبدِالله؟" فعدلوا عن الاستفهام إلى التعجب، فغيروا "أحسنُ" بفتح آخره ونصبوا عبد الله" ليفصلوا بين الاستفهام والخبر (الأنباري، د.ت، 1: 137، وأبو حيان، ارتشاف 1989، 3: 33، وابن الشجري، 1992، 2: 401).

غير أن هناك من ذهب إلى أن (أفعلَ) التعجبية هي فعل مبني على الفتح، وعلة بنائه لتضمنه معنى حرفه؛ ذلك أن التعجب كان ينبغي له أن يكون له حرف يدل عليه، كما كان الاستفهام والشرط والنفي والأمر والنهي وغيرها من الحروف التي أدت معاني مقصودة وأغراضاً محددة مقصودة، وهذا البناء هو نظير أسماء الإشارة؛ لأنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة (ابن الشجري، 1992، 2: 402).

وقد سار بعض اللغويين في العصر الحديث مع رأي البصريين والكسائي في هذا الأمر، من أمثال الأستاذ عبد السلام هارون الذي يرى أن (أفعل) في التعجب فعلاً، ولهذا نصبت المعمول الذي بعدها، كما يرجح أن "ما" التي قبلها استفهامية (هارون، 2001، 96). وكذلك الدكتور مهدي المخزومي الذي يذهب إلى أن بناء (أفعل) في التعجب بناء الأفعال ولكن باستعماله في التعجب جمد وفقد دلالة الفعل (المخزومي، 1996، 215).

هذه هي أبرز الآراء النحوية التي قيلت حول صيغة (أفعل) وهل هي اسم أم فعل؟ وقد حاولت -ما أمكنني ذلك- أن اختصر ما قيل حول هذا الأمر، ذاكراً حجة كل فريق فيما ذهبوا إليه.

وبعد تأمل حجج كل فريق (البصريين- الكوفيين) وتفحصها يظهر لي -والله أعلم- أن ما ذهب إليه الكوفيون ما عدا الكسائي من اسمية (أفعل) هو الصواب، فبالإضافة إلى ما ساقه الكوفيون من أدلة على

اسمية (أفعل) التعجبية، فإنه يمكن لنا أن نضيف دليلين آخرين إلى هذا المجال:

الأول: أننا نحتاج إلى أن نضع "كان" بعد "ما" وقبل (أفعل) عند الرغبة في التعبير عن التعجب لأمر حدث في الزمن الماضي، حيث يجب أن نقول: "ما كان أحسنَ زيداً"، وهذا مما يرجح كون (أفعل) ليس فعلاً ماضياً؛ إذ لو كان فعلاً ماضياً بذاته لما احتجنا أن نضيف لفظ "كان" قبله (ابن مالك، 1990، 3: 42).

الثاني: تطابق شروط صياغة (أفعلَ) التعجبية عند إرادة التعجب المباشر من الفعل الثلاثي مع (أفعل) التفضيل التي لا خلاف بين النحاة على كونها اسما، وهذا مما يقوي اسمية (أفعلَ) التعجب.

وهذه الشروط هي: أن يكون فعلا ثلاثياً تاماً متصرفاً مثبتاً مبنياً للمعلوم، قابلاً للتفاوت ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (المبرد، د.ت، 42: 178- 187، وابن الناظم، د.ت، 71، أبو حيان، 1989، 3: 41-44).

وهنا قد يظهر إشكال مهم مفاده أن هذه الشروط تُطبق أيضاً على صيغة التعجب الأخرى (أفعلْ به) المتفق على فعليتها بين النحاة. وأرى هنا أن صيغة (أفعلْ به) صيغت من (أفعل) الاسمية سواء أكانت الدالة على التفضيل أم الدالة على التعجب.

وبعد أن رجحنا اسمية (أفعل) في التعجب يتبقى سؤال آخر فحواه: ما دور هذه المعلومة في البحث؟

الواقع تظهر أهمية هذه المعلومة في كونها قادرة على تذليل الصعوبة المتأتية من الإعراب السائد والمشكل -من وجهة نظري- بصيغة التعجب (أفعل)؛ إذ بإقرار اسميتها يظهر لنا تطابق جليّ في الإعراب بين صيغتي التفضيل والتعجب (ما أفعلَ)؛ حيث تُعرب (أفعل) في الصيغتين خبراً مفرداً، وليس خبراً مفرداً في التفضيل، وخبراً جملة في التعجب. وأما مجيء الفتحة على آخر (أفعلَ)، فهو من أجل التفريق بين الاستفهام والتعجب؛ أي من أجل التفريق بين الجملة الإنشائية والجملة الخبرية (أبو حيان، 1989، 3: 33، والأنباري، د.ت، 1: 37). وهذه الفتحة هي التي جعلت من صيغة (أفعل) التعجب مطابقة من ناحية التركيب البنيوي لبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد بهمزة، وهو الأمر الذي أدى إلى دخول نون الوقاية عليه من قبل مستعملي اللغة.

لكن يبقى إشكال آخر وهو ما العامل الذي نصب المتعجب منه إن لم تكن (أفعلَ) فعلاً ماضياً؟ كذلك لم نُصب المتعجب منه بالفتحة مع أنه هو الفاعل، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، وسايرنا فيه ابن السراج كما سلف.

إن الجواب هنا يكمن في فهم عبقرية اللغة العربية، فعندما نتأمل الأمثلة التالية:

1-ما أحسنُ زيدٍ (استفهام)
2-ما أحسنَ زيدٌ (نفي)
3-ما أحسنَ زيداً (تعجب)

تظهر لنا بشكل جلي عبقرية اللغة في هذه الاستعمالات؛ حيث نلاحظ في المثالين الثاني والثالث نصب لفظ "أحسنَ" من أجل التفريق بين الاستفهام من جهة وبين النفي والتعجب من جهة أخرى. وفي هذه الحالة سيكون هناك تماثل في "أحسنَ" عند التعبير عن النفي والتعجب، فكيف يكون التفريق بين النفي والتعجب؟ لقد كان الحل في هذا بنصب ما بعد "أحسنَ" وهو "زيد" من أجل التفريق بين النفي والتعجب ومنع الالتباس بينهما، وإن أخذ الفاعل (وهو المتعجب منه) علامة النصب هنا، فهذا لا يُعدّ أمراً غريباً في اللغة العربية، فهذا الشيء له ما يماثله في الاستعمال اللغوي للغة، وهذا يظهر جلياً في المثنى؛ حيث استعملت أداة النصب الفرعية وهي الألف للدلالة على الإسناد (الرفع) من أجل منع اللبس بين المثنى وجمع المذكر السالم. لكن التركيب اللغوي في جملة التعجب جعل المتعجب منه صالحاً من الناحية التركيبية أن يعرب مفعولاً به. لكن كما قلنا سابقاً إن هذا يمثل اضطراباً في فهم المعنى المراد فالمتعجب منه هو الفاعل الحقيقي؛ لأننا لا نقول ذلك إلا على الشيء الذي يصدر عنه فعل يُتعجب منه، وذلك لأن جملة التعجب أو صيغة التعجب هي جملة خبرية وليست إنشائية.

فلو أننا أعربنا المتعجب منه فاعلاً مرفوعاً بالفتحة نيابة عن الضمة لكان أولى وأدق. فالفتحة هنا تمثل علامة إعراب فرعية كما مثلتها في الممنوع من الصرف عندما حلت بديلة عن الكسرة، وكذلك الألف وهي علامة إعراب فرعية أيضاً -التي تقابل الفتحة- حينما جاءت علامة للرفع في المثنى، وعلى هذا فسوف يكون الإعراب المقترح للمثال السابق: "ما أحسنَ زيداً" أن "ما" تعجبية مبهمة مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، و"أحسنَ" خبر مبني على الفتح في محل رفع خبر و"زيداً" فاعل مرفوع بأحسن (الصفة المشبهة باسم الفاعل) وعلامة رفعه الفتحة نيابة عن الضمة. وقد يبدو هذا الإعراب غريباً للوهلة الأولى لكنه -فيما أرى- متسق ومنسجم مع المعنى، وهو في الوقت نفسه ليس أقل غرابة مما سار عليه جمهور النحاة في إعراب فعل التعجب في صيغة (أفعلْ به) بأنه فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، وهو أمر لا نظير له في اللغة، في حين أن استخدام أداة أو علامة مختصة بالنصب بدلاً من العلامة الخاصة بالرفع له ما يماثله في اللغة وهو المثنى. ومن الممكن أن تعرب "زيداً" فاعلاً مبنياً على الفتح في محل رفع، ومرد هذا البناء من أجل التفريق بين المتعجب منه والفاعل المسبوق بفعل ماضٍ على وزن (أفعل) منفيٍّ بـ (ما).

وقد أهملت في هذا البحث ذكر بعض الموضوعات المتعلقة بصيغة التعجب (ما أفعله) كالفصل بين (أفعلَ) والمتعجب منه بـ"الظرف أو الحال ولولا لشعوري أن دوري سيكون هنا النقل لا أكثر؛ لأن أكثر ما كان يشدني في هذا البحث هو مناقشة غرابة الإعراب السائد في كتب النحاة لهذه الصيغة. وقد كانت النيّة لدي أن يكون بحثي متضمناً صيغة التعجب الأخرى (أفعلْ به)، لولا أني وجدت بحثاً للدكتور جواد بن محمد بن دخيل تناول فيه صيغة التعجب (أفعلْ به) ، ناقش فيه هذه الصيغة مناقشة علمية رصينة أجابت عن كثير من تساؤلاتي حول صيغة (أفعلْ به)، فرأيت أن أكتب عن صيغة (ما أفعله) راجياً من الله في الوقت نفسه أن أكون قد وفقت فيما ذهبت إليه في ذلك؛ مع أن دافعي في هذا كان الرغبة العلمية من أجل تيسير فهم إعراب هذه الصيغة لدى الدارسين وليس الرغبة في المخالفة لما هو سائد من أجل أمر آخر، وأنا هنا مدرك تماماً أن تغيير أحد المفاهيم السائدة في قضية ما يحتاج إلى أدلة عقلية منطقية قوية من أجل إبطال هذا الاعتقاد.

خاتمة البحث

لقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: أن (ما) تعجبية مبهمة بمعنى شيء، مبنيّة على السكون في محل رفع مبتدأ وليست استفهامية أو موصولة بمعنى الذي.

ثانياً: أن (أفعلَ) التعجبية اسم مبني على الفتح في محل رفع خبر، وليست فعلاً ماضياً جامداً مبني على الفتح بناءً على ترجيح اسمية (أفعلَ) على فعليتها الذي

نميل إليه بعد عرض أدلة اسميتها من جهة وأدلة فعليتها من جهة أخرى لدى كل فريق ومناقشة ذلك، وما الفتحة التي على آخر (أفعلَ) إلا وسيلة من أجل التفريق بين التعجب والاستفهام منعاً للبس.

ثالثاً: أن المتعجب منه نرجح أن يُعرب فاعلاً لأن فعل التعجب صيغ من أجل فعل صدر من المتعجب منه. وأن الفتحة التي على آخر المتعجب منه ليست فتحة المفعول به لأننا بتسليمنا بذلك سيكون الفاعل والمفعول به شيء واحد وهو أمر يقود إلى حدوث لبس في الفهم. وتعليل وجود الفتحة على آخر المتعجب منه هو من أجل التفريق بين المتعجب منه في أسلوب التعجب وبين الفاعل المسبوق بفعل ماضٍ على وزن (أفعل) منفي بـ (ما) النافية.

المصادر والمراجع:

الأزهري، خالد، *شرح التصريح على التوضيح*، القاهرة: عيسى البابي الحلبي (د.ت).

الأشموني، علي بن محمد، *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، إشراف: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر (د.ت).

الأندلسي، أبو حيان، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحاس، ط1 (القاهرة): مطبعة المدني 1989م.

حسان، تمام، *اللغة العربية معناها ومبناها*، ط6، القاهرة: عالم الكتب 2010م

الرضي الأستراباذي، *شرح كافية ابن الحاجب*، تحقيق: يحيى بشير مصري، (الرياض): جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 1996م.

الزمخشري، محمود بن عمرو، *المفصل في علم العربية*، ط2، بيروت: دار الجيل (د.ت).

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، *الأصول في النحو*، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م.

سيبويه، عمرو بن قنبر، *الكتاب*، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة: عالم الكتب 2010م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية 1975م.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد، *أمالي ابن الشجري*، تحقيق: محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1992م.

الصيمري، أبومحمد عبد الله بن علي بن إسحاق، *التبصرة والتذكرة*، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 1982م.

ابن عصفور الأشبيلي، *شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)*، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، (د.ت).

ابن عصفور الأشبيلي، *المقرب*، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني 1971م.

الفارسي، أبو علي، *المسائل المشكلة*، تحقيق: صلاح السنكاوي، بغداد: مطبعة العاني 1983م.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، *شرح الكافية الشافية*، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، *شرح التسهيل*، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر 1990م.

المخزومي، مهدي محمد، *في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث*، القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1996م.

ابن الناظم، بدرالدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك، *شرح ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد بن سليم اللبابيدي، طهران: منشورات ناصر خسرو (د.ت).

هارون، عبد السلام، *الأساليب الإنشائية في النحو العربي*، ط5 القاهرة: مكتبة الخانجي 2001م.

ابن هشام، أبومحمد عبدالله جمال الدين الأنصاري، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية (د.ت).

ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصل*، بيروت: عالم الكتب، (د.ت).